53 مليار دولار احتياجات البلاد من الإنفاق الاستثماري في 2020/ 2021

# الاقتصاد الكويتي يمتلك كل مقومات النجاح.. والسياسة أبرز العقبات

علاء مجيد

يمتلك الاقتصاد الكويتي كل المقومات التي يتمتع بها دون غيره من اقتصاديات المنطقة المصدرة للنفط ولا يبقى لتحقيق قفزة بالنمو الاقتصادي والإسراع بعجلة التنمية إلا إزالة العقبات الداخلية المتمثلة بالسياسية، وذلك بحسب وصف تقرير النظرة المستقبلية لاقتصاديات منطقة الشرق الأوسط للربع الرابع 2019 الصادر عن بنك MUFG أكبر البنوك اليابانية.

وأشار التقرير إلى أن الكويت وعلى الرغم من امتلاكها كل المقومات اللازمة للإسراع بوتيرة ترسية المشروعات وزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي، إلا أن تلك الوتيرة شهدت تباطؤا واضحا خلال العام الماضي والنصف الأول من 2019 وان كانت شهدت قفزة في الربع الثالث المنتهي آخر سبتمبر الماضي لتصل قيمة الترسيات خلال الثلاثة أشهر 4,6 مليارات دولار وذلك نتيجة الإنجاز بمشروعات المياه والطاقة.

وقدر التقرير الإنفاق الاستثماري الذي تحتاج اليه الكويت خلال العامين المقبلين 2020 ـ2021 بما يبلغ 53 مليار دولار ما يمثل 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد التقرير أن حجم الإنفاق الاستثماري المطلوب لا يعد تحديا بالنسبة للكويت التي تمتلك حكومتها ما يقرب من 650 مليار دولار من أصول الصندوق السيادي والاحتياطي النقدي لدى بنك الكويت المركزي وودائع الحكومة في القطاع المصرفي إضافة الى انخفاض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي والتي بالكاد تتخطى 14٪ وهو ما يسمح لها بتمويل مشروعاتها من خلال طرح أدوات دين بسوق الدين العالمي بسهولة خاصة مع ما تتمتع به من ضع مالي قوي واحتياطيات ضخمة تمنحها تصنيف ائتماني بين الأفضل عالميا.

وعاد التقرير ليؤكد أن التحديات أمام الاقتصاد الكويتي تبقى سياسية خاصة مع عدم تمرير مجلس الأمة لقانون الدين العام الجديد والذي انتهى العمل به منذ أكتوبر 2017 وكذلك تعطل تطبيق بعض الإصلاحات المالية، كما شهد بعض دول الخليج المجاورة تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

■ 650 مليار دولار ثروة الكويت من الصندوق السيادي والاحتياطي النقدي والودائع الحكومية

■ الدين العام يمثل 14٪ من الناتج المحلي.. بين أقل عالميا

■ تناقص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 29,3 ألف دولار سنويا بنهاية 2019

■ تعطيل قانون الدين وضريبة «المضافة» أبرز معوقات النمو

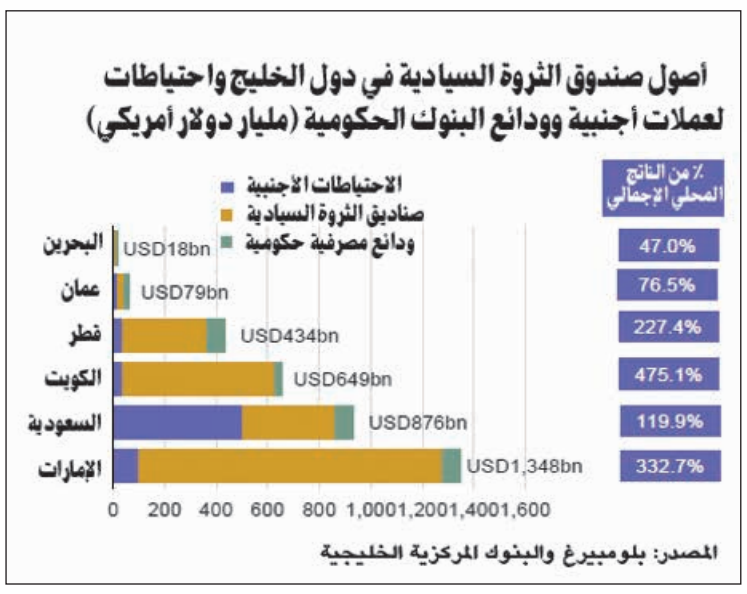


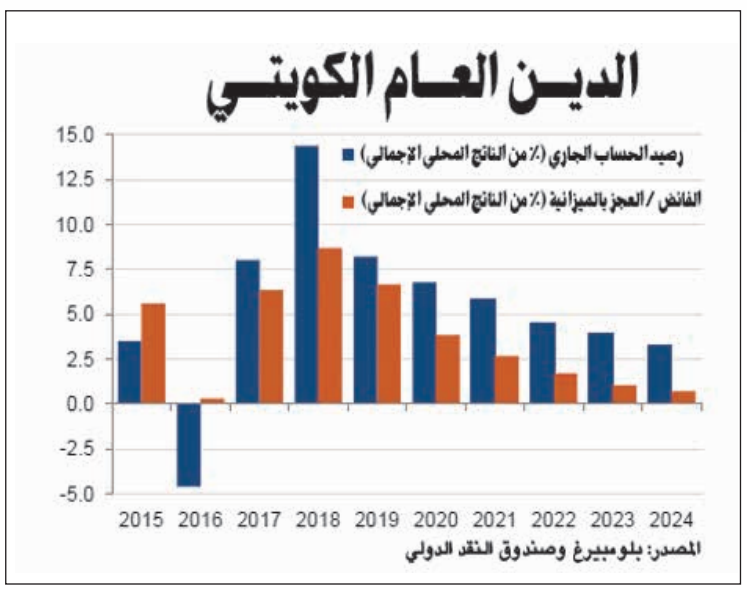


توقعات إيجابية

وتوقع التقرير أن يتباطأ نمو الاقتصاد الكويتي على خلفية تباطؤ ترسية المشروعات ليصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 0,6٪ للعام 2019 منخفضا من 1,2٪ العام الماضي على ان يعاود الصعود خلال الأعوام المقبلة ليحقق قفزة متوقعة في 2020 بمعدل نمو متوقع 3,1٪ لتتباطأ وتيرة النمو الى ما بين 2,3٪ و2,6٪ سنويا حتى 2024. وبناء على تباطؤ الناتج المحلي العام الحالي ورغم النمو الملحوظ المتوقع للأعوام المقبلة، إلا ان البنك رأى ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيتناقص إلى 29,3 ألف دولار سنويا بنهاية العام الحالي ويواصل التناقص إلى 28,8 ألف دولار بحلول 2021 على ان يعاود الصعود حتى 2024، ولكنه لن يبلغ مستويات 30 ألف دولار التي حققها العام الماضي. وعلى صعيد الميزانية العامة، توقع التقرير تحقيق فائض يبلغ 9,2 مليارات دولار بنهاية العام المالي الجاري بما يعادل 6,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي على ان يتراجع ذلك الفائض تدريجيا ليصل الى 1,6 مليار دولار بما يعادل 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بحلول 2024.

بقيمة 17,87 مليار دولار موزعة على مشاريع نفطية

# الكويت تستحوذ على نصف مشاريع «الهندسة والتوريد والبناء» في الشرق الأوسط

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن قيمة مشروعات النفط والغاز والبتروكيماويات الجاري تنفيذها في الوقت الحاضر وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء (EPC) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغت نحو 37,61 مليار دولار، تستحوذ الكويت على 47,5٪ منها وبقيمة 17,8 مليار دولار موزعة على مجموعتي عمل في مشروع الوقود النظيف تبلغ قيمتهما الإجمالية 7,93 مليارات دولار، ومجموعتي عمل في مصفاة الزور قيمتهما 7,01 مليارات دولار، وأخيرا مشروع وحدة استيراد الغاز الطبيعي المسال، وذلك على النحو التالي وفقا لما جاء في تحليل صدر امس عن المجلة:

● المجموعة الثانية من مشروع الوقود النظيف بقيمة 3,4 مليارات دولار ومن المقرر تشغيلها قبل نهاية 2019.

● المجموعة الثالثة من مشروع الوقود النظيف بقيمة 4,5 مليارات دولار ومن المقرر إنجازها في 2023.

● المجموعة الأولى من مصفاة الزور الجديدة بقيمة 4,1 مليارات دولار ومن المقرر تشغيلها في 2022.

● المجموعة الثانية من مصفاة الزور الجديدة بقيمة 2,9 مليار دولار من المقرر تشغيلها في 2024.

إحدى وحدات مشروع الوقود البيئي التي أدخلتها شركة البترول الوطنية أمس الأول

● وحدة استيراد الغاز المسال بكلفة تبلغ 2,9 مليار دولار ومن المقرر أن تبدأ العمل العام المقبل.

وقالت المجلة إن الاندماج القائم على تعزيز القيمة اصبح اتجاها سائدا بين المقاولين الذين يتطلعون إلى بناء محافظ بدلا من توسيع حصصهم في السوق.

وأضافت أن متوسط حجم مقاولي الهندسة والتوريد والبناء (EPC) العالميين في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات على مدار العقدين الماضيين شهد نموا واضحا، وذلك عائد أساسا لتزايد نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ M&A، حيث تعزز هذا التوجه للاندماج في قطاع الهيدروكربون لعدة أسباب منها الرغبة في زيادة الحصة السوقية، وبناء محافظ الشركات وتعزيز الإمكانات لتنفيذ المشاريع وفقا للجدول الزمني.

ونظرا لحجم وتعقيد العديد من المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) في قطاعي الاستكشاف والإنتاج، والتكرير والتسويق، فقد أصبح ثمة اتجاه شائع آخر يتمثل في قيام مقاولي مشروعات EPC بتقديم عطاءات على صورة تحالفات او اتحادات للفوز بالمشاريع الرأسمالية الكبيرة.

وقالت المجلة إن بعض أصحاب المشاريع في المنطقة اصبحوا يفضلون ترسية مشاريعهم على تحالفات كبيرة، وساقت بعض الأمثلة منها شركة ادنوك الإماراتية، وتوجه بعض الشركات البريطانية او الأميركية لشراء حصص او الاستحواذ على شركات لها نشاطات مع شركة ارامكو او الشركات النفطية الاخرى في المنطقة كي تضمن لها موطئ قدم في مشروعاتها.

ومع ذلك، فإن الاتجاه ليس دائما لغرض التكامل، حيث يرى المحللون ان مقاولي EPC العاملين في سوق النفط والغاز في الشرق الأوسط يعززون قدراتهم على تنفيذ المشاريع لتحقيق هدفهم النهائي المتمثل في ضمان ميزة تنافسية في مجالات محددة في السوق. وانتهت مجلة ميد بالقول ان قطاع الطاقة العالمي ماض في نموه وتنوعه، مع تركيز منتجي الطاقة بشكل مماثل على توسيع إمكاناتهم في جميع المراحل العملية النفطية بدءا من الاستكشاف والإنتاج وحتى التكرير والتوزيع، وبالتالي فإن مزودي الخدمات لديهم الفرصة للربح من جميع فروع القطاع.

# أمر تغييري بـ 4,2 ملايين دينار في «نفط الكويت»

أحمد مغربي

أصدرت شركة نفط الكويت امرا تغييريا بقيمة 4,2 ملايين دينار لتمديد عقد إنشاء 3 محطات كهرباء فرعية في منطقة جنوب وشرق الكويت (حقل برقان الكبير) والذي تم توقيعه مع شركة لارسن وتيبرو الكويت، وتم تمديد العقد الى 30 سبتمبر 2021.

وقالت مصادر نفطية مسؤولة لـ«الأنباء» ان شركة نفط الكويت تسعى لاستبدال بعض المحطات الرئيسية الحالية بالإضافة إلى إنشاء محطات فرعية جديدة في حقل برقان، مشيرة الى ان الشركة تعمل على العديد من البرامج التطويرية في حقل برقان الكبير للمحافظة على طاقته الإنتاجية المقدرة بمليون وسبعمائة ألف برميل من النفط يوميا.

وكانت شركة نفط الكويت وقعت عقدا مع الشركة الهندية «لارسن وتيبرو الكويت» في أكتوبر 2018 بقيمة 19,2 مليون دينار لإنشاء 3 محطات كهربائية فرعية جديدة بجهد (132ـ11KV)، وما يتصل بها من خطوط كهربائية جنوب وشرق الكويت.